الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الجمعة
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد فونتين اورتيس (كوبا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الاعمال : النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)

البند ١١٩ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة : تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (تابع)

البند ١١٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (تابع)

الاثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/41/L.11 ، بصيغته المنقحة شفويا ، والمتعلق بالبند ٨٣ من جدول الاعمال

الاثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/41/L.25 ، المتعلق بالبند ٩٠ من جدول الاعمال

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/41/SR.26
24 November 1986
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد اعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

٣٥٧٦ح 86-57445

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٨ من جدول الاعمال : النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)

البند ١١٩ من جدول الاعمال : نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة : تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة (تابع) (A/41/7 و Add.2 ، 9 ، 30 و 790 ، A/C.5/41/1 ، 13 ، 22 ، 28 و 36)

١ - السيد تيتامانتي (الارجنتين) : قال إن عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية كان لازما لصون النظام الموحد ووسيلة هامة لحفظ مبدأ نوبلمير . ويجب تطبيق ذلك المبدأ من خلال مقارنة استحقاقات موظفي الخدمة المدنية الدولية بالتعويض الكلي الذي يكفل لموظفي الخدمة المدنية الوطنية ذات الاجر الافضل وذلك لجذب الموظفين الذين هم على ارفع مستوى من الكفاءة . وقال إن وفده قد لاحظ بقلق بعض التناقضات في داخل النظام الموحد ، خاصة فيما يتعلق بالمنظمات التي مقارها في اوروبا ، ويأمل أن تُتخذ التدابير اللازمة لتعزيز النظام الموحد بدلا من اضعافه .

٢ - ومضى قائلا إن وفده يلاحظ باهتمام توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية في الفقرة ١٢٥ من تقريرها ، التي تهدف الى فصل آثار التضخم وآثار تقلبات أسعار الصرف في نظام تسوية مقر العمل . ويأمل أن تتمكن لجنة الخدمة المدنية الدولية من وضع اجراء دائم يسرى على الجميع للتغلب على هذه المشاكل . ويلاحظ وفده أيضا أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد اتخذت ، على أساس توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون تسوية مقر العمل ، تدابير لتخفيض التفاوت بين مراكز العمل التي تبلغ فيها تسويات مقر العمل الحدود القصوى ، وإن وفده يؤيد هذه التدابير

٣ - واستانف قائلا إن المشكلة الرئيسية التي تنظر فيها اللجنة تتعلق بمستويات استحقاقات المعاشات التقاعدية . وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة ٣٤٥/٤٠ قد طلب من لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة أن يتعاونا في تقديم التوصيات فان التقريرين المقدمين من هاتين الهيئتين يقدمان آراء متناقضة حول ذلك الموضوع . وعلاوة على ذلك ، خرجت لجنة

(السيد تيتامانتي ، الارجنتين)

الخدمة المدنية الدولية عن نهجها المعتاد اذ اتخذت قرارات بالاغلبية في مواضيع معينة مختلف فيها مثل الهامش بين الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الامم المتحدة ومثيله في الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة ، وكذلك مسألة ما اذا كان سيؤخذ في الاعتبار أم لا فرق تكلفة المعيشة بين نيويورك وواشنطن (العاصمة) في احتساب الهامش . ويبدو أيضا أن لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية لم يعقدا سوى اجتماع تنسيقي أولي واحد ، وبعده قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية بوضع تقريرها بينما ضمّن المجلس في تقريره اللاحق تعليقات على ذلك التقرير . وقد تعسر عمل اللجنة الخامسة أيضا لأن لجنة التنسيق الادارية قد اقترحت تأجيل اتخاذ قرار ، في حين أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى ضرورة الحل السريع للقضايا المعلقة .

٤ - واختتم قائلا إن وضع حل للقضية ، على صعوبته ، أمر لابد منه لتحقيق الاستقرار في نظام المعاشات التقاعدية . ولكن لن يكون في مصلحة أي شخص اتخاذ قرار لا يأخذ في الحسبان جميع الاعتبارات ذات الصلة . ولهذا فان هناك أربعة خيارات : الموافقة على رأي لجنة الخدمة المدنية الدولية ، الموافقة على رأي مجلس المعاشات التقاعدية ؛ السعي الى حل مشترك ؛ أو الطلب من هاتين الهيئتين مرة أخرى أن تنسقا جهودهما بهدف تقديم تقرير يشير على الاقل بوضوح الى مجالات الاختلاف وأسبابها ، بالاضافة الى عواقب تنفيذ هذا الاقتراح أو ذاك . وعلى الرغم من أن بعض الوفود وصفت الاختلافات بأنها غير مهمة ، فما من شك في أن الاختلافات سوف تترتب عليها آثار هامة في بعض الحالات ، كتلك المتعلقة بمعدل الاشتراكات والدراسة التي ستقوم بها لجنة الخدمة المدنية الدولية في عام ١٩٨٧ لفرق تكلفة المعيشة بين نيويورك وواشنطن (العاصمة) وأثرها على صافي الاجر . ويعتقد وفده ، فيما يتعلق بتلك المسألة ، أن مجلس المعاشات التقاعدية كان مصيبا حين قال إن الحسابات يجب أن تجرى على أساس ١٠٠ في المائة من مبالغ الاجر الصافي في نيويورك ، بدلا من ٩٦ في المائة الذي تقترحه لجنة الخدمة المدنية الدولية .

٥ - السيد فيفويرا (البرازيل) : هنأ الأمانة العامة على الاداء الباهر الذي حققته الاستثمارات الطويلة الأجل لصندوق المعاشات التقاعدية ، مما ساعد كثيرا على مقابلة النفقات المتكبدة نتيجة للخلل الاكتواري الذي يعاني منه الصندوق . وقال إنه لا ينبغي مع ذلك أن يشجع النجاح الذي حققته هذه الاستثمارات على اثارة الشعور

(السيد فيفويرا ، البرازيل)

بالرضاء الذاتي فيما يتعلق بالمشاكل المالية الاساسية التي تؤثر على الصندوق الذي قد تتداعى الاسس السليمة التي يقوم عليها اذا لم تُتخذ تدابير تصحيحية ملائمة قبل فوات الاوان .

٦ - وفيما يتعلق بمسالة الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي ، أعرب عن أسف وفد بلده لان لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية لم يتمكنا من التعاون التام مع بعضهما بعضا ، وطلب المزيد من التفسيرات في هذا الصدد . وقال إن الفقرة ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٣٤٥/٤٠ تطلب الانتهاء من استعراض المنهجية ، ولا تمثل ، بصفتها هذه ، ولاية لاعتماد جدول جديد للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي يتصل اتصالا مباشرا بجدول الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة . وأوضح أن اعتماد مثل هذا الجدول أمر غير ملائم ذلك انه لن يكون بمثابة تطبيق صحيح لمبدأ نوبلمير . ففي حين أن القصد الاساسي من هذا المبدأ هو ضمان قيام المنظمات الدولية المعنية باجتذاب الموظفين الذين تتوفر فيهم أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة والابقاء عليهم ، فان بعض أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية يعتقدون فيما يبدو أن النتيجة اللازمة الرئيسية لمبدأ نوبلمير هي الحد من كل عنصر من عناصر التعويض وفقا للعناصر القابلة للمقارنة في الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة . وذكر ان استخدام الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة من أجل توفير مبادئ توجيهية ينبغي ألاّ يتحول الى اجراء ملزم يشمل كل عنصر من عناصر التعويض ، نظرا الى أن ذلك سيترتب عليه ثقل المسؤولية عن جميع القرارات المتعلقة بالتعويض الخاص بموظفي الخدمة المدنية الدولية الى حكومة بلد الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة . وأضاف قائلا إنه نظرا الى أن لكل نظام من نظامي المعاشات التقاعدية سماته المتميزة الى حد كبير ، فان ذلك يجعل أيضا اعتماد هذا الجدول أمرا غير ملائم . وقال إن وفد بلده يفضل اقامة صلة واقعية بين صافي أجر موظفي الامم المتحدة واستحقاقات المعاشات التقاعدية للمتقاعدين في منظومة الامم المتحدة ، تقوم على مفهوم الدخل البديل . وذكر أن الجدول المقترح للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي على النحو المبين في المرفق الثالث لتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/41/30) ، غير مقبول بالنسبة للمشتركين كما انه غير قادر على ضمان فترة استقرار مستصوبة .

٧ - وتابع كلمته قائلا إن من شان قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية القاضي بالا يؤخذ في الاعتبار عند حساب الهامش فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن

(السيد فيغويرا ، البرازيل)

العامة ، أن يغير تماما الافتراضات التي يقوم عليها قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٤ ، وإن وفد بلده لا يفهم السبب الذي دفع لجنة الخدمة المدنية الدولية الى اتخاذ مثل هذا القرار قبل أن تولي النظر بالتفصيل ، أولا ، فيما يترتب عليه من أثر فيما يتصل بصلة التغييرات في منهجية حساب الهامش بمستوى الهامش . وقال إن وفد بلده يتساءل عما اذا كانت لجنة الخدمة المدنية الدولية تتصرف بمثل هذه السرعة لا لهدف إلا لتحقيق وفورات للمنظمات المشاركة . وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن لجنة الخدمة المدنية الدولية من مواصلة تزويد الجمعية العامة بمشورة ومعلومات لا غبار عليها حتى تتمكن الجمعية من اتخاذ قرارات على بيّنة بشأن المسائل المتعلقة بكل من المنظمات المهتمة بالامر وبموظفي النظام الموحد .

٨ - وفيما يتعلق بالخلاف بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية بشأن الهامش بين الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي في الامم المتحدة والخدمة المتخذة أساسا للمقارنة ، قال إن وفد بلده لا يعتقد بضرورة اقامة صلة مباشرة بين النظامين . وذكر أن وفد بلده يشاطر مجلس المعاشات التقاعدية رأيه القائل بانه ينبغي اعتماد نقطة وسط قدرها ١١٨ لنطاق الهامش حتى تشمل ضريبة الدخل المستحقة على الموظفين المتقاعدين . وذكر ان اقتراح لجنة الخدمة المدنية الدولية الداعي الى أن توضع المنهجية على أساس تسوية نزولية نسبتها ٤ في المائة من صافي الاجر في نيويورك بهدف استبعاد فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن العاصمة ، يبدو اقتراحا متناقضا . ذلك ان المنهجية أولت اعتبارا كاملا لعامل تكاليف المعيشة عندما وافقت الجمعية العامة على النطاق الذي يتراوح بين ١١٠ و ١٢٠ لصافي هامش الاجر . وأخيرا ، فان الاقتراح الداعي الى تحديد مستوى واحد للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لكل من وكيل الامين العام والامين العام المساعد يمثل خروجا على مفهوم الدخل البديل وانه من الافضل الابقاء على مستويات منفصلة . ويبدو انه لا يوجد أساس تقني ملائم لاي من الاقتراحات الثلاثة التي قدمتها لجنة الخدمة المدنية الدولية . وقال إن وفد بلده يقترح احالة مسألة الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي باكملها مرة أخرى الى لجنة الخدمة المدنية الدولية حتى تتمكن من استعراض توصياتها ، بالتعاون مع مجلس المعاشات التقاعدية ، آخذة في الاعتبار الآراء التي ابدتها اللجنة الخامسة . وأضاف قائلا إن قيام لجنة الخدمة المدنية الدولية باجراء دراسة أخرى للمسائل ذات الصلة أمر مفيد أيضا . وقد يكون من الملائم في الوقت نفسه أن تطلب الجمعية العامة الى لجنة الخدمة المدنية الدولية وضع منهجية ملائمة على أساس اجراء مقارنة للتعويض الكلي .

٩ - السيد اورتيفا - نالدا (المكسيك) : قال إن وفد بلده يأسف شديد الأسف لان التعاون بين لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية الذي دعا اليه قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٥ لم يتحقق ، وكانت نتيجة ذلك تقديم مجموعتين مختلفتين من التوصيات . وذكر أنه يبدو أن الحوار بين الهيئتين قد انقطع في المقام الاول نتيجة لموقف لجنة الخدمة المدنية الدولية وأن تلك الاخيرة قد اتبعت ، فضلا عن ذلك ، نهجا لا يحقق توازنا ملائما بين مصالح المستفيدين ومصالح الدول الاعضاء . وقال إن من الامور التي تعذر تفسيرها أيضا أن توصي لجنة الخدمة المدنية الدولية ، وقد اعتمدت مبدأ الدخل البديل ، بجدول يقوم على أساس ٩٦ في المائة من صافي مبالغ اجور الامم المتحدة في نيويورك . وذكر أن هناك عنصرين أساسيين للمنهجية التي اقترحتها لجنة الخدمة المدنية الدولية ، لم يعتمدا سوى بأغلبية ، وهما الهامش الفاصل بين مبالغ الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للامم المتحدة والخدمة المتخذة أساسا للمقارنة ، واستبعاد فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن ، العاصمة ، من حساب الهامش ، ونظرا لعدم وجود إجماع بشأن المسألة ، فان وفد بلده يرغب في معرفة الكيفية التي تم بها تحديد هذه الاغلبية . وأضاف قائلا إن وفد بلده يساوره القلق أيضا لما للجدول الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية من آثار ضارة على التوازن الاكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية ، كما يشاطر مجلس المعاشات التقاعدية رأيه القائل بوجوب تفادي اتخاذ تدابير يحتمل أن تعكس الاتجاه المواتي الحالي .

١٠- وأضاف قائلا إن وفد بلده يوافق على الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية بأن من الامور الاساسية ايجاد حل سريع للمسائل المعلقة شريطة أن تؤدي النتيجة الى استقرار نظام المعاشات التقاعدية مع وضع نظام للاستحقاقات يكون مفهوما ومقبولا على نطاق واسع . وقال إن الجدول الجديد ينبغي أن لا ينقح طوال السنوات الخمس المقبلة على الاقل ، كما ينبغي أن يعزل جزئيا على الاقل عن بعض العوامل الخارجية . وذكر في ختام كلمته أن وفد بلده يعرب عن ارتياحه للاداء الممتاز لاستثمارات الصندوق خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ كما يعرب عن أمله في أن يتم تعزيز سياسة الاستثمار في البلدان النامية .

١١- السيد اغا (باكستان) : قال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية قد توصلا الى اتفاق بشأن المنهجية التي ستستخدم لتحديد الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية وما فوقها وبشأن الاجراء

(السيد اغا ، باكستان)

المؤقت المتعلق بالتسوية ، بالرغم من ظهور خلافات بشان تطبيق المنهجية . ومع ذلك فالخلافات ليست كبيرة وينبغي التوصل الى حلول أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

١٢- وقد تركزت الخلافات حول حذف فارق تكاليف المعيشة من صافي الاجر المستخدم لحساب الاجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية . وتحديد نطاق هامش هذا الاجر ، ونسب الدخل البديل . وبقدر تعلق الامر بالمسالة الاولى ، فان هناك ميزة كبيرة في الحالة التي عرضها مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية . اذ يمكن تحقيق علاقة مقبولة بين صافي اجر الموظفين الذين في الخدمة وبين استحقاقات المعاش ، وذلك فقط اذا ما استخدم مبلغ الاجر الصافي المطبق في نيويورك لحساب الاجر . وفيما يتعلق بالمسالة الثانية أيضا ، فان وفده يتفق الى درجة كبيرة مع مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية في ضرورة تعديل هامش صافي الاجر صعوديا حتى يؤخذ في الحسبان أن موظفي الامم المتحدة المتقاعدين عليهم دفع ضرائب عن معاشاتهم التقاعدية في معظم البلدان . وبالنسبة للنقطة الثالثة موضع الخلاف ، فان جدول الاجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي ينبغي أن يعكس نسبا للدخل البديل تتفق بدرجة أكبر مع تلك المطبقة في الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة .

١٣- وانتقل الى موضوع هامش الاجر الصافي ، فقال إن بعض مقررات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بطريقة الحساب تسبب القلق . وعلى وجه الخصوص ، لم يقدم أي سبب مرض لاتخاذ المقرر المتعلق باستبعاد فارق تكاليف المعيشة بين نيويورك وواشنطن العاصمة من الحساب . ولا يفهم وفده سبب وضع بعض ممارسات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة في الاعتبار من جانب اللجنة ، بينما استبعدت ممارسات أخرى من حساب الهامش ، مثل المكافآت والمنح التي يحصل عليها كبار الموظفين في الولايات المتحدة . وسيرحب وفده بأي توضيح لتلك المسالة من جانب رئيس اللجنة . وأضاف أن وفده لم يلق صعوبة في حساب هامش الاجر الصافي باستخدام المبالغ المتوسطة المطبقة في كلتا الخدمتين المدنيتين ، وانه ينتظر مزيدا من آراء اللجنة بشان منهجية حساب الهامش وبشان العلاقة بين التغيرات في تلك المنهجية ونطاق هامش الاجر الصافي .

١٤- وتابع كلامه قائلا إن مسالة ما اذا كانت أجور وظروف خدمة موظفي الامم المتحدة سخية أكثر من اللازم بالمقارنة مع ما يناظرها في الخدمة المدنية الاتحادية للولايات

(السيد أغا ، باكستان)

المتحدة الامريكية يمكن الاجابة عليها فقط اذا ما جرى توسيع دراسات اللجنة المتعلقة بمجموع التعويضات بحيث توضع في الاعتبار جميع الجوانب ، بما في ذلك استحقاقات الاغتراب . ولذلك ينبغي النظر في هذه الامكانية .

١٥- وفيما يتعلق بمسائل تسوية مقر العمل ، يلاحظ وفده مع الارتياح الاجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن مقار العمل ذات التصنيفات المرتفعة جدا ، والمنخفضة جدا وكذلك ادخالها عامل تصحيح الاجر لتقليل الاثر الناجم عن التقلبات في أسعار العملة على الاجر الصافي . وفيما يتعلق بالسن الالزامي لترك الخدمة ، فقد أعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من اصدار توصية تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها كثير من أعضاء اللجنة . وبقدر ما يتعلق الأمر بسياسة التعيين ، فان وفده يود أن يشير الى الحاجة الى تأمين الاحتياجات من الموظفين من أعلى كفاءة وايلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل في اختيارهم وترقيتهم . واختتم كلمته بأن للجنة دورا رئيسيا في اطار العمل الهام للمحافظة على النظام الموحد وتوسيعه .

١٦- السيد ريد (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه ينبغي تقييم أي تغيير مقترح في الاجر والمعاشات التقاعدية في ضوء ثلاثة أهداف ، هي أن تكون الأجور والاستحقاقات منصفة ولكن دون افراط ، وتبسيط السياسات لكي يمكن فهمها بوضوح ، وأن يكون للدول الاعضاء دور مناسب في سياسة شؤون الموظفين .

١٧- وأضاف أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أوصت بجدول للاجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي ، وهو جدول ، وإن كان أدنى من الجدول الحالي ، فانه عال بما فيه الكفاية لتوفير استحقاقات منصفة . وقد درس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية جدولا مماثلا الى حد بعيد ، وقرر بالتالي التوصية بارجاء اتخاذ قرار اعتماد جدول جديد . ويأسف وفده لهذا القرار ، آخذا في اعتباره أن الجدولين متماثلين الى حد بعيد . وسوف يعني الجدول الجديد انخفاضا في اشتراكات الموظفين في صندوق المعاشات التقاعدية وانخفاضا في التكلفة يزيد على ١١ مليون دولار بالنسبة لجميع منظمات النظام الموحد . واستطرد قائلا إن لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية قد أوصيا بتدابير انتقالية لحماية قيمة الاشتراكات المحققة في الوقت الراهن ، لكي لا يفقد الموظفون حقهم في الاستحقاقات المكتسبة في الوقت الراهن . وإن تنفيذ الجدول الجديد يؤذن ببداية فترة من

(السيد ريد ، الولايات المتحدة الامريكية)

الاستقرار ، على نقيض التغييرات المستمرة الاخيرة . وستكون مستويات الاستحقاقات المقترحة ، اعلى بنسبة ١٨ في المائة في المتوسط من مثيلاتها في الخدمة المدنية الدولية المتخذة اساسا للمقارنة ، ولكن الهامش سوف ينخفض في نهاية المطاف الى مستوى مستصوب بدرجة اكبر يبلغ ١٥ في المائة .

١٨- واضاف انه برغم وجاهة الادعاء بانه لا ينبغي وجود هامش في استحقاقات التقاعد حيث أن المتقاعدين ليسوا ملزمين بالبقاء كمغتربين ، فان الجدول الذي اقترحته لجنة الخدمة المدنية الدولية مقبول حيث أن الانخفاض من المستوى الحالي للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي الى مستوى لا يتيح اي هامش يمكن ان يكون امرا بالغ الاندفاع ، نظرا لانه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مبدأ توفير دخل بديل مماثل لذلك الموجود بالنسبة للخدمة المدنية المتخذة اساسا للمقارنة ، ونظرا لان الهامش اشتمل على فروق اخرى بين تلك الخدمتين ، بما في ذلك فترة الخدمة الاقصر في الامم المتحدة والتقاعد الالزامي في سن الستين .

١٩- وقال إنه ينبغي اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق توازن اكتواري وكفالة الاستقرار للصندوق في الاجل الطويل . وإن الامر في الوقت الراهن متروك لاعضاء اللجنة لممارسة مسؤوليتهم واعتماد الجدول الذي اقترحته لجنة الخدمة المدنية الدولية .

٢٠- واستطرد قائلا إن لوفده تحفظات بشأن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية ادخال عامل تصحيح الاجر ، دون موافقة الجمعية العامة ، كتغيير مؤقت في نظام تسوية مقر العمل . ذلك ان الزيادة الكبيرة في التكلفة المقدرة لعامل تصحيح الاجر من ١,٨ مليون دولار المشار اليها في تقرير اللجنة الى ٥,٨ مليون دولار التي أشار اليها رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية هي زيادة تنذر بالخطر . فضلا عن أن عامل تصحيح الاجر لا يتفق ومعيار البساطة .

٢١- واضاف إن وفده يرغب في أن يسترعي انتباه الموظفين الذين يؤدون الخدمة بعيدا عن المقر في نيويورك ، الى أن ظروف الخدمة التي يعملون في ظلها تحتاج الى النظر فيها اذا ما أريد الابقاء على النظام الموحد . فقد طلبت الولايات المتحدة اجراء دراسة بشأن الحركة داخل النظام الموحد ، بيد أن هذا التقرير لم يقدم بعد . والى أن تتوفر المعلومات بشأن ظروف الموظفين في الميدان ، فلا يمكن التوصية بالسياسات السليمة للتعويضات .

٣٣- السيد روي (الهند) : قال إن وفده يحس بالقلق ازاء عدم توفر الوقت الكافي للجنة الخدمة المدنية الدولية للوفاء بجميع المهام المسندة اليها ، وبصفة خاصة المشاورات التي أصدرت الجمعية العامة تعليقا باجرائها ، مع مجلس المعاشات التقاعدية بشأن الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي . وقد نشأت خلافات تتعلق بالمنهجية التي تقترحها لجنة الخدمة المدنية الدولية ، ومع ذلك فان آراء مجلس المعاشات التقاعدية لم ترد في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية .

٣٣- ومضى قائلا إن وفده لا يفهم الاساس الذي اتخذت بموجبه لجنة الخدمة المدنية الدولية مدة خدمة طولها ٢٥ سنة عند التوصية بجدولها الجديد ، وذلك لان متوسط طول الخدمة الفعلية يبلغ نحو ٣٠ سنة . وقال إن لدى وفده تحفظات أيضا بشأن مقرر اللجنة بخصم فرق تكلفة المعيشة بين نيويورك وواشنطن عند تحديد النسبة المئوية لصافي الاجر التي ستستخدم في الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وعند حساب هامش صافي الاجر . وليس من الواضح ، بوجه خاص ، السبب الذي دعا لجنة الخدمة المدنية الدولية الى اتخاذ تلك الخطوة في حين انها ابلغت الجمعية العامة بانها تجري مزيدا من الدراسة بشأن المسألة .

٣٤- واضاف قائلا إن مجلس المعاشات التقاعدية محق بعض الشيء في رأيه بوجوب وضع الفرائب في الحسبان لدى تحديد هامش الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي . وكان من الافضل أن تتفق هيئتا الخبراء على توصية مشتركة بشأن الجدول الجديد . غير أن الخلافات ليست خطيرة ، وينبغي أن يتسنى التوصل الى حلها .

٣٥- وقال ، فيما يتعلق بمنهجية حساب هامش صافي الاجر ، إن قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية بأن تستبعد ، في جملة أمور ، المكافآت وفرق تكلفة المعيشة بين واشنطن ونيويورك توضح تزايد الاتجاه لانتقاء العناصر التي هي أفضل في منظومة الامم المتحدة منها في الخدمة المدنية المتخذة أساسا ، للمقارنة مع عدم ذكر العناصر الافضل في الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة . واضاف قائلا إن وفده يرغب في معرفة الاساس الذي تم عليه ذلك .

٣٦- واستطرد قائلا إن وفده يلاحظ التدابير التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لتبسيط نظام تسوية مقر العمل ولكفالة معاملة منصفة للموظفين ؛ وإن قرار

(السيد روي ، الهند)

لجنة الخدمة المدنية الدولية بارجاء النظر في اي تغيير في سن التقاعد قرار حكيم بالنظر الى حالات عدم التيقن الحالية . وقال ، اخيرا ، إن لجنة الخدمة المدنية الدولية تلعب دورا رئيسيا في النظام الموحد وينبغي لجميع المنظمات أن تتعاون معها في الوفاء بالولاية التي خولتها اياها الجمعية العامة .

٣٧- السيد مودهو (كينيا) : قال إن من المهم أن يخدم المنظمة موظفون يتمتعون بالكفاءة ويتقاضون مرتبات مجزية اذا أُريد الابقاء على اعلى المعايير المطلوبة في الميثاق ؛ وإن حالة عدم التيقن فيما يتعلق بالاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي يعوق تسيير أعمال المنظمة بكفاءة ، وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ تدابير مناسبة في هذا الخصوص . ومن المؤسف أن لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية لم يتمكنا من تقديم توصية مشتركة بشأن الجدول الجديد ، ومن المأمول أن يتسنى الاهتداء الى حل توفيقي حرصا على حصافة الادارة والاستقرار . وينبغي أن يكون بالمستطاع ، عند اتباع طريق وسط ، التوفيق بين جدول الأمم المتحدة وجدول الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة ، دون المساس بسلامة النظام الموحد .

٣٨- السيد ميلز ايوتيروت (غانا) : قال إنه على الرغم من عدم توصل لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية الى اتفاق تام بشأن الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للفئة الفنية وما فوقها ؛ فان احالة المسألة اليهما مرة اخرى لن يكون عملا يتسم بالاحساس بالمسؤولية . وتتمثل المسألة الرئيسية في أن الدول الاعضاء رأت أن مستوى الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي والمعاشات التقاعدية في الأمم المتحدة مرتفع أكثر من اللازم ، بالمقارنة بما يقابله في الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة ، وذلك منذ سنة ١٩٨٣ . ولا ينبغي السماح بأن يظل مستوى الاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي أعلى منه في الخدمة المدنية للولايات المتحدة بنسبة ٣٠ في المائة بل يمكن تخفيضه الى مستوى معقول في الدورة الحالية للجمعية العامة على أساس الاتفاق المكون من ست نقاط تقنية هامة المعروض على اللجنة الخامسة من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس المعاشات التقاعدية .

٣٩- وأضاف قائلا ، فيما يتعلق بنقاط الخلاف بين لجنة الخدمة المدنية الدولية والمجلس ، إن وفده يرى أن من المعقول وضع جدول للاجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي بحيث يوفر هامشا يبلغ نحو ١٢٠ ، أي أعلى من الجدول الذي أوصت به لجنة

(السيد ميلز ايوتيروت ، غانا)

الخدمة المدنية الدولية وإن كان أدنى مما يريده مجلس المعاشات التقاعدية . وحيث أن المجلس يعتقد أن الجدول المقترح من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية سيكون له أثر ضار على العجز الاكتواري للصندوق ، فانه يود معرفة ما اذا كانت لجنة الخدمة المدنية الدولية قد نظرت في الآثار الاكتوارية أم لا . ومن شأن أي حل يقوم على الأسس التي اقترحها أن يولّد مزيدا من الايرادات للصندوق . وفضلا عن ذلك ، فانه يمكن تسوية أوجه التناسب بين الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي للرتبتين ف-١ و ف-٢ على أساس الجدول الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية بغرض تحسين الوضع الاكتواري للصندوق ، وأبدى رغبته في معرفة رد فعل رئيسي الهيئتين تجاه ذلك الاقتراح .

٣٠- وفيما يتعلق بموضوع الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام ، قال إن وفده مستعد لتأييد اقتراح مجلس المعاشات التقاعدية بأن يتمتع شاغلو هاتين الرتبتين بمستوى أعلى قليلا ، شريطة أن تخضع الفئتان للقيود التي وضعتها الجمعية العامة على المعاشات التقاعدية .

٣١- وأردف قائلا إن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية باستبعاد عنصر تكلفة المعيشة من حساب هامش الأجر الصافي أمر يبعث على الحيرة . ولا ينبغي اتخاذ أي اجراء لتنفيذ المنهجية المنقحة الى أن تعالج المشكلة برمتها في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

٣٢- وفي الختام ، قال إن وفده يحس بالانزعاج لما يلاحظه من أن بعض المنظمات التي لا تعاني من مشاكل مالية بحجم مشاكل الأمم المتحدة تتعمد اغفال قرارات وتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن النظام الموحد . ويجب أن توضح الجمعية العامة الى هيئات الادارة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة في النظام الموحد ما يساورها من قلق في هذا الشأن .

البند ١١٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (تابع)

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/41/L.11 ، بصيغته المنقحة شفويا ، والمتعلق بالبند ٨٣ من جدول الاعمال (A/C.5/41/27)

٣٣- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن الامين العام لا يطلب توفير موارد اضافية فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.3/41/L.11 وأن الاحتياجات ذات الصلة من خدمات المؤتمرات سينظر فيها في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة في عام ١٩٨٧ .

٣٤- الرئيس : اقترح أن تبلغ اللجنة الجمعية العامة بانه في حالة اعتمادها لمشروع القرار A/C.3/41/L.11 ، بصيغته المنقحة شفويا ، فلن يلزم رصد اعتمادات اضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وأن الاحتياجات الفعلية من خدمات المؤتمرات لسنة ١٩٨٨ ، بما لا يتجاوز ٧٠٠ ١٩ دولار ، ستدرج في البيان الموحد للاحتياجات من خدمات المؤتمرات لسنة ١٩٨٨ الذي سيقدم الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

٣٥- وقد تقرر ذلك .

٣٦- السيد كرامر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده يرغب في أن يسجل عدم مشاركته في المقرر المتعلق بالاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/41/L.11 . وعلى الرغم من أن بلده أيد اعلان عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في سنة ١٩٧٣ ، فانه لم يشترك في انشطة العقد منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د-٣٠) ، الذي جعل الصهيونية صنوا للعنصرية . وترى الولايات المتحدة أن المصروفات الوارد تفصيلها في الوثيقة A/C.5/41/27 غير مناسبة للفرض .

٣٧- السيد هاران (اسرائيل) : قال إن وفده ، أيضا ، لم يشترك في اتخاذ المقرر . غير انه لو كان أجرى تصويت لصوّت معارضا الاقتراح بسبب خطورة اساءة استخدام عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري لتعزيز معاداة السامية واضفاء طابع شرعي عليها .

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/41/L.25 والمتعلق بالبند ٩٠ من جدول الأعمال (A/C.5/41/31)

٣٨- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إنه لا يطلب رصد اعتمادات اضافية فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.3/41/L.25 وانه سيتم النظر قبل رفع جلسات دورة الجمعية العامة في الاحتياجات ذات الصلة من خدمات المؤتمرات ، بما لا يتجاوز ٢٠٠ ٢٧٣ دولار .

٣٩- الرئيس : اقترح أن تقوم اللجنة بابلاغ الجمعية العامة بانه في حالة اعتمادها لمشروع القرار A/C.3/41/L.25 ، فلن يلزم رصد اعتمادات اضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وإن النفقات المتصلة بخدمات المؤتمرات ، بما لا يتجاوز مبلغ ٢٠٠ ٢٧٣ دولار سينظر فيها في سياق البيان الموحد للاحتياجات من خدمات المؤتمرات الذي سيقدم قرب نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة .

٤٠- وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥